مختارات من الصحف العبرية

العدد 4101، 8-9-2023

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

تجنيد الحريديم و"جيش الشعب"
(نقلاً عن صحيفة "غلوبس")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

آلاف الأشخاص المؤيدين للإصلاح القضائي يتظاهرون في القدس للمطالبة بـ"إنهاء ديكتاتورية المحكمة الإسرائيلية العليا" 2

السفارة الأوكرانية تهاجم الحكومة الإسرائيلية عقب توقيعها اتفاق تعاوُن مع روسيا في المجال السينمائي 3

استطلاع "معاريف" الأسبوعي: في حال إجراء الانتخابات العامة الآن سيحصل "معسكر نتنياهو" على 53 مقعداً ومعسكر الأحزاب المناوئة له على 56 مقعداً 4

تقرير: إسرائيل تشرّع 3 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية 5

مقالات وتحليلات

يغيل ليفي: انهيار أوسلو بدأ خلال جلسة الحكومة للمصادقة عليه 7

عيديت شفران غيتلمان: بشأن "قانون التجنيد" الجديد المتعلق بالشبان الحريديم وإسقاطاته السياسية والأمنية والاقتصادية 9

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

[آلاف الأشخاص المؤيدين للإصلاح القضائي يتظاهرون في القدس للمطالبة بـ"إنهاء ديكتاتورية المحكمة الإسرائيلية العليا"]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/9/8

شارك آلاف الأشخاص المؤيدين لخطة الإصلاح القضائي التي تدفع بها الحكومة الإسرائيلية قدماً، مساء أمس (الخميس)، في تظاهرة أقيمت أمام مقر المحكمة الإسرائيلية العليا في القدس للمطالبة بـ"إنهاء ديكتاتورية المحكمة العليا"، وهتف المتظاهرون: "ليس للقضاة سلطة إبطال قوانين أساس، ولا إبطال خيار الشعب"، مؤكدين أيضاً أنهم ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية، وأنهم يطالبون بإصلاح كامل للعدالة.

وكان وزراء من حزب الليكود دعوا الجماهير إلى التظاهر خارج مقر المحكمة. وتحدث في التظاهرة وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، زعيم "الصهيونية الدينية"، فخاطب رئيسة المحكمة العليا القاضية إستير حيوت قائلاً: "حتى لو كنت تعتقدين أن التعديلات التي نقترحها لإصلاح النظام القضائي خاطئة ويجب القيام بها بشكل مختلف، فإن السلطة المفرطة للمحكمة العليا ستضر بالديمقراطية الإسرائيلية. إنني أحثّك على عدم اتخاذ قرار من شأنه أن يمزق شعب إسرائيل، ويمزق العائلات، ويمزق الجيش الإسرائيلي. المسؤولية تقع على عاتقك."

وجرت تظاهرة أمس قبيل أيام من جلسة استماع تعقدها المحكمة العليا للنظر في طلبات التماس ضد أحد التشريعات الرئيسية في مشروع الإصلاح القضائي، والذي أقرّه الكنيست في تموز/يوليو، وينص على تقليص حجة المعقولية لدى قيام المحاكم الإسرائيلية، ولا سيما المحكمة العليا، بمناقشة قرارات أو قوانين

تصادق عليها الحكومة أو الوزراء، وهو يهدف، على وجه التحديد، إلى الحدّ من صلاحيات السلطة القضائية في إسرائيل.

ويتّهم اليمين والأحزاب الدينية اليهودية المحكمة العليا بأنها مسيّسة، ويسعون لتقليص صلاحيتها من خلال هذه التعديلات.

[السفارة الأوكرانية تهاجم الحكومة الإسرائيلية عقب توقيعها اتفاق تعاوُن مع روسيا في المجال السينمائي]

"معاريف"، 8/9/2023

هاجمت السفارة الأوكرانية في إسرائيل في بيان صادر عنها أمس (الخميس) الحكومة الإسرائيلية عقب توقيعها أول أمس (الأربعاء) اتفاق تعاوُن مع روسيا في المجال السينمائي.

وقال البيان إنه في الفترة التي تصعّد روسيا هجماتها في أوكرانيا يومياً، وتسلب حياة الأبرياء، تتعاون إسرائيل مع هذه الدولة الوحشية المعروفة بجهودها السينمائية التي تهدف إلى نشر دعاية الحرب.

وأضاف بيان السفارة الأوكرانية أنه بينما تقوم الأسرة الدولية بعزل روسيا كي تثبت أن عملياتها ليست مقبولة من المجتمع الدولي، يبدو أن إسرائيل تقترح على هذه الدولة العدوانية منصة أُخرى كي تنشر أفكارها السامة.

ودعا البيان الحكومة الإسرائيلية إلى أن تدرك أن التركيز على الظلم الذي تنفّذه القيادة الروسية هو طريقة العمل الصحيحة، بدلاً من توقيع اتفاقيات مراوغة معها.

من ناحية أُخرى، ندّد مئات العاملين في صناعة السينما والتلفزيون في إسرائيل بالاتفاق بين إسرائيل وروسيا، ووصفوه بأنه غير أخلاقي. وجاء في بيان صادر عنهم أمس أنهم يرون في اتفاق التعاون الذي وقّعته إسرائيل مع روسيا لائحة اتهام مخزية، فضلاً عن كونه اتفاقاً خالياً من الأخلاق.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ويشمل اتفاق التعاون الإسرائيلي الروسي في المجال السينمائي السماح بوصول مخرجين من كلتا الدولتين إلى الأرشيفات وإنتاج أفلام سينمائية مشتركة.

[استطلاع "معاريف" الأسبوعي: في حال إجراء الانتخابات العامة الآن سيحصل "معسكر نتنياهو" على 53 مقعداً ومعسكر الأحزاب المناوئة له على 56 مقعداً]

"معاريف"، 2023/9/8

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته صحيفة "معاريف" أمس (الخميس) أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، سيحصل كلٌّ من قوائم معسكر الأحزاب المؤيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 53 مقعداً، في حين ستحصل قوائم معسكر الأحزاب المناوئة له على 56 مقعداً، وتحصل قائمة التحالف بين حداش [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة] وتعل [الحركة العربية للتغيير] على 5 مقاعد، وتحصل قائمة راعام [القائمة العربية الموحدة] على 6 مقاعد، ولن تتمكن قائمة بلد [التجمع الوطني الديمقراطي] من تجاوُز نسبة الحسم (3.25٪).

ووفقاً للاستطلاع، ستحصل قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 26 مقعداً، وتحصل قائمة تحالُف "المعسكر الرسمي" برئاسة عضو الكنيست بني غانتس على 30 مقعداً، وتحصل قائمة "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد على 17 مقعداً.

وبيّن الاستطلاع أن قائمة حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش ستحصل على 6 مقاعد، وتحصل قائمة "عوتسما يهوديت ["قوة يهودية"]" برئاسة الوزير إيتمار بن غفير على 4 مقاعد، وتحصل قائمة حزب شاس لليهود الحريديم [المتشددون دينياً] الشرقيين على 10 مقاعد، في حين تحصل قائمة حزب يهدوت هتوراه الحريدي على 7 مقاعد، وتحصل قائمة حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على 5 مقاعد، وتحصل قائمة حزب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ميرتس على 4 مقاعد في حين أن قائمة حزب العمل برئاسة عضو الكنيست ميراف ميخائيلي لن تتمكن من تجاوُز نسبة الحسم.

وشمل الاستطلاع عيّنة مؤلفة من 517 شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ حدّها الأقصى 4.3٪.

[تقرير: إسرائيل تشرّع 3 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية]

موقع Ynet، 2023/9/8

شرّعت إسرائيل 3 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، بعد أن وقّع قائد المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الإسرائيلي اللواء يهودا فوكس، أول أمس (الأربعاء) أوامر تحدّد، لأول مرة، الحدود البلدية لهذه البؤر الاستيطانية.

ومن شأن هذا التوقيع تحويل هذه البؤر الاستيطانية إلى مستوطنات معترَف بها من طرف دولة إسرائيل، وليس من طرف المجتمع الدولي الذي يعتبر جميع المستوطنات، بصورة عامة، غير قانونية، مع حدود بلدية رسمية وقانونية، وإن كانت تحتوي على منازل ومبانٍ أُخرى مبنية بشكل غير قانوني، لأنه تم تشييدها منذ أعوام، من دون مخطط رئيسي معتمد أو تصاريح بناء.

وهذه البؤر الاستيطانية هي "أفيغيل" و"عسائيل" و"بيت حوغلاه"، وهي مدرجة ضمن قائمة 9 بؤر استيطانية عشوائية تمت الموافقة على تشريعها من طرف الحكومة الإسرائيلية الحالية في شباط/فبراير الماضي، كجزء من الوعود التي قُدمت إلى حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف في الاتفاقيات الائتلافية.

وقامت الإدارة المدنية برسم الحدود البلدية لهذه البؤر الاستيطانية. وهذه الإدارة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ويديرها وزير المال بتسلئيل سموتريش، زعيم "الصهيونية الدينية"، الذي يتولى أيضاً منصب وزير ثانٍ في وزارة الدفاع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وبعد أن تمت الموافقة عليها من طرف اللواء فوكس، فإن المخطط الرئيسي الذي يحدد المنطقة المخصصة للبناء السكني يحتاج إلى موافقة لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية، لكي يكون في الإمكان الموافقة على المباني المبنية بشكل غير قانوني بأثر رجعي، وعلى إقامة مبانٍ جديدة.

بحسب حركة "السلام الآن" المناهضة للاستيطان، تضم بؤرة "أفيغيل"، الواقعة في منطقة "المجلس الإقليمي جبل الخليل"، نحو 48 وحدة سكنية على مساحة 85 دونماً من الأراضي، قسم منها يُعتبر أرضاً فلسطينية خاصة. وسوف تتسع الحدود البلدية الجديدة لهذه البؤرة الاستيطانية بصورة كبيرة، لتمتد على مساحة إجمالية، قدرها 202 دونم.

وتضم بؤرة "عسائيل"، الواقعة هي أيضاً في منطقة "المجلس الإقليمي جبل الخليل"، 71 وحدة سكنية، ومقامة على 61 دونماً من أراضي الدولة. وسوف تمتد حدود أراضي المستوطنة الجديدة إلى مساحة تبلغ 880 دونماً، وهو ما يجعلها أكبر بـ 14 مرة من مساحتها الحالية.

وتقع بؤرة "بيت حوغلاه" في منطقة البحر الميت شمال الضفة الغربية، وأُقيمت في سنة 2001 على مساحة 37 دونماً من أراضي الدولة. وصدرت أوامر هدم ضد جميع الوحدات السكنية الـ 22 في هذه البؤرة الاستيطانية، لكن سيتم إلغاء هذه الأوامر بمجرد تشريعها رسمياً.

وقال سموتريتش في بيان صادر عنه، إن المصادقة على الحدود الجديدة لأراضي هذه البؤر الاستيطانية سيساعد على إطلاق التخطيط الفوري للتنمية المستقبلية.

وأضاف البيان: "تحدث أشياء عظيمة في المستوطنات، والحكومة القومية الحالية تدفع قدماً بسياسات يمينية وصهيونية وقومية ترى في تطوير المستوطنات في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] مكسباً لدولة إسرائيل. لقد وعدنا الجمهور بتغيير السياسة، وإننا نتقدم خطوة خطوة."

وانتقدت حركة "السلام الآن" هذا القرار، وأكدت أنه جزء من الجهود الرسمية لضمّ الضفة الغربية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقالت الحركة في بيان صادر عنها: "لقد توقف الضمّ عن الزحف منذ فترة طويلة. قررت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة نتنياهو وسموتريتش، رسمياً، الترويج بكل قوتها لضم الضفة الغربية. إن قرار قائد المنطقة العسكرية الوسطى للجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالحدود البلدية هو خطوة أُخرى في هذه العملية. لا تقوم دولة إسرائيل بتشجيع المزيد من المستوطنات فحسب، الأمر الذي يُلحق أضراراً جسيمة بالإسرائيليين والفلسطينيين، بل إنها تمنح كل مستوطنة أيضاً مساحة ضخمة وغير متناسبة مع حدود اختصاصها الإقليمي."

وأضاف البيان: "إن الهدف الرئيسي للنظام والانقلاب القضائي المسياني هو تمكين مثل هذه العمليات، واستيراد واقع الأبارتهايد في أراضي الضفة الغربية إلى أراضي دولة إسرائيل. ويجب على كل مَن يعارض انقلاب النظام معارضة هذه العملية التي ستقودنا إلى نهاية دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية."

مقالات وتحليلات

<u>يغيل ليفي – باحث متخصص في شؤون الجيش والمجتمع</u>
"هآرتس"، 7/9/2023

انهيار أوسلو بدأ خلال جلسة الحكومة للمصادقة عليه

- إن قراءة بروتوكول الجلسة التي صادقت خلالها حكومة يتسحاق رابين على مبادئ اتفاق أوسلو تترك شعوراً مختلطاً؛ هناك مَن يرى فيها شهادة على عمى الحكومة وتجاهُلها تحذيرات قائد هيئة الأركان العامة، حينها، الجنرال إيهود باراك، بشأن صعوبات التطبيق؛ وهناك مَن يقدّر أنها تنمّ عن شجاعة الحكومة في المضيّ قدماً في خطوة سياسية صحيحة، تم إفشالها بسبب التعاون بين المتطرفين من الجانبين، كما تقول المحللة السياسية كارولينا لندسمان. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن اقتراح قراءة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مختلفة، وبحسبها، فإن العد العكسي لانهيار اتفاقيات أوسلو بدأ في تلك الجلسة ذاتها.

- كان اتفاق أوسلو بمثابة اتفاق تنازُل تاريخي بين إسرائيليين وفلسطينيين، ولكن النقاش لم يعكس ذلك. فيتسحاق رابين يبدو (وبحق) كمن فُرض عليه الوصول إلى هذا الاتفاق تقريباً، أما شمعون بيرس فيتفاخر بالإبقاء على مصنع المستوطنات كما هو، في حين قلّل وزراء ميرتس من قيمة الحدث، والتزم مصمم الاتفاق يوسي بيلين الصمت. فقط الوزيران موشيه شاحل وحاييم رامون انزاحا عن هذا النمط من الحديث. صحيح أن رابين شرح أنه لم يُشرك الجيش في المفاوضات، وأن الحديث يدور حول موضوع سياسي، لكن في الحقيقة، كان النقاش عسكرياً بشأن الدفاع عن المستوطنات.
- إن مَن أطلق هذا المستوى من الحديث كان رئيس هيئة الأركان العامة باراك الذي حذّر من "مشاكل كبيرة جداً في تطبيق المركّبات الأمنية"، وفي مركزها الدفاع عن حرية حركة المستوطنين والقدرة على اعتقال منفّذي العمليات. وأشار باراك إلى أن طريقة العمل الحالية في الضفة لا يمكن أن تستمر، لكنه لم يطرح أي بديل. لم يفهم أن الحديث يدور حول واقع جديد، بل سخر من التعاون مع الفلسطينيين، وغاص في نقاش تكتيكي "كيف يمكن التنسيق مع الشرطة الفلسطينية بشأن دخول جنود غفعاتي؟" وبكلمات أُخرى، حاول هو وآخرون التعامل مع سؤال: كيف يمكن تجاهُل التغيير؟ وبحسب كلام الوزير شاحل، فإن "رؤية أجهزة الأمن كانت: أن ما كان هو ما سيبقى."
- وامتنعت الحكومة من نقاش الرؤية السياسية الواسعة والمصطلحات السياسية، مثل "سيادة فلسطينية" و"دولة فلسطينية"، وتقريباً تم إخفاء هذه الأصوات. الوزيرة شولاميت ألوني كانت الوحيدة بين الوزراء التي تحدثت في السياسة. وسألت: "من دون القيام بهذا الاتفاق، هل هناك بديل يضمن حالة أمنية أفضل، بعد أن يفقد الشعب الذي يعيش تحت سيطرتنا كل أمله، وتسيطر 'حماس' مرة أُخرى، ونستمر في فرض الحصار، ونستمر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مع عدم وجود الأمل هناك؟" هي وحدها رأت القيمة الأمنية في إضعاف العداء الفلسطيني، وليس بالسيطرة العسكرية.

- هكذا تم الحكم على الاتفاق مستقبلاً. إذا كان الاتفاق عسكرياً، فالمطلوب وضعه في يد الجيش لصوغه، بعد توقيع المبادئ، وليس وزارة الخارجية، وخصوصاً أن تدخُّل الجيش ساهم في زيادة شرعية الاتفاق الجماهيرية. الجيش صاغ اتفاقيات أوسلو كاتفاقيات عسكرية تضمن استمرار السيطرة الإسرائيلية الذكية في الضفة وغزة، ولا تجهز السلطة للتصرف كدولة، هذا في الوقت الذي يستمر مصنع المستوطنات بالازدهار، وتظل حرية حركة الفلسطينيين محدودة.
- إن النتيجة، بحسب التحليل الحاد لرئيس جهاز الأمن العام ["الشاباك"]، خلال تلك الفترة، عامي أيالون، هي إيجاد تيار كامل من محبَطي أوسلو، وهو مَن دفع بالانتفاضة الثانية، وأدى إلى انهيار الاتفاقيات. إن الحكومة لم تتجاهل تحذيرات قائد هيئة الأركان العامة، إنما وضعت الاتفاقيات بين يديه. والمتطرفون ليسوا المسؤولين عن انهيار الاتفاقيات، بل معسكر الوسط – يسار الذي صاغها. وهذه عبرة مهمة للمستقبل، عندما تعود إسرائيل إلى مسار المفاوضات مع الفلسطينيين.

<u>عيديت شفران، غيتلمان – باحثة كبيرة في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب</u>
موقع "معهد أبحاث الأمن القومي"، 6/9/2023

[بشأن "قانون التجنيد" الجديد المتعلق بالشبان الحريديم وإسقاطاته السياسية والأمنية والاقتصادية]

- بعد إقرار تعديل "قانون أساس: القضاء" لتقليص حجة المعقولية؛ قدم أعضاء كنيست من حزب يهدوت هتوراه [اليهود الأشكيناز الحريديم المتشددون دينياً] "مشروع قانون أساس: التعليم التوراتي". وبحسب شرح مشروع القانون، سيتم اعتبار التعليم التوراتي قيمة أساسية في إرث الشعب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

اليهودي، لذلك، فإن حقوق الذين يتعلمون التوراة، ستكون مأساوية لمن خدم دولة إسرائيل والشعب اليهودي خدمةً جدية. وإلى جانب القيمة الإعلانية للقانون، فإن الهدف المركزي الذي يقف خلفه هو السماح بتعديل قانون الخدمة الأمنية بشكل يُمأسس، قانونياً، الإعفاء الجارف من الخدمة العسكرية الذي يحصل عليه أبناء المدارس الدينية. وبحسب مشروع القانون – "قانون التجنيد" – فإن جيل الإعفاء من الخدمة العسكرية سيغدو أقل (كما يبدو 22 عاماً)، وعدد المجندين في أوساط طلاب المدارس الدينية ستحدده الحكومة، وليس الكنيست. ولن يتضمن القانون أي عقوبات أو أهداف؛ وعملياً، سيتحول تجنيد الحريديم إلى تطوُّع، من دون إلزام بالخدمة العسكرية، أو القومية.

- في هذه المقالة، سيتم عرض مشاريع القوانين الموجودة اليوم على طاولة الكنيست في سياق التجنيد، وفحص إسقاطاتها العملية، وأيضاً المخاطر الكامنة فيها، وضمنها التأثير السلبي في كفاءة الجيش وقدراته العملياتية، هذا بالإضافة إلى مكانة "جيش الشعب" ورواية الخدمة العسكرية.
- المشاريع الموجودة على الطاولة: تم دمج 4 مبادرات تشريعية في مشروع قانون: تعليم التوراة: تعديل قانون الخدمة الأمنية (قانون التجنيد)؛ مشروع قانون أساس: تعليم التوراة؛ قانون قيمة الخدمة؛ خطة التجنيد التفضيلية التي أصدرها الجيش.
- إن القصة السياسية بشأن تجنيد الشبان الحريديم للجيش مستمرة منذ أكثر من 20 عاماً. وثمة حكومات تفككت بسبب الترتيب القانوني لإعفاء طلاب التعليم التوراتي من الخدمة العسكرية، وبات الاعتقاد المسيطر هو أن الحل الأخلاقي غير قابل للتطبيق سياسياً، لأن قيادات الأحزاب الحريدية لن تقبل أبداً قانوناً يفرض الخدمة الإلزامية على الشباب الحريدي، بالصورة نفسها التي تفرضها الخدمة الإلزامية على كل شاب وفتاة في إسرائيل. كما أن الواقع السياسي – الاجتماعي لا يسمح بحلّ لائق من ناحية قيمية.
- إلى جانب سؤال العدالة عن إعفاء طلاب المدارس الدينية، فإن البعد القضائي مركزي جداً – صلاحية المحكمة العليا في التدخل في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

التشريعات. في سنة 1988 (بعد أن تم رفض 4 استئنافات مسبقاً)، حكمت المحكمة العليا في "قضية رسلر" ضد وزير الدفاع، وبأنه يمكن البت في قضية تجنيد الحريديم قانونياً. بعد ذلك بعشرة أعوام، لا تزال القضية مفتوحة، ولم يتم حلها، ولا يزال السؤال المطروح هو هل يمكن حلّ إشكالية تجنيد أبناء المدارس الدينية عبر قانون أساس؟ مع الإشارة إلى أن قوة الكنيست أيضاً لا تزال محدودة في هذا السياق. ومنذ ذلك الوقت، هناك نقاشات جماهيرية وأكاديمية حادة في سؤال: هل من اللائق بالمحكمة إلغاء تفاهمات تم ترتيبها، تشريعياً، في الكنيست بهذا الشأن؟ وفي جميع الأحوال، نقطة الانطلاق اليوم هي أن تعديل القانون سيمرّ من المحكمة العليا التي ستبحث في الاستئنافات التي ستُقدم حتماً. ولذلك، طالبت الأحزاب الحريدية بالدفع قدماً بـ"فقرة التغلب" التي من شأنها التأكيد أن المحكمة لن تستطيع إلغاء القانون.

- محاولة أُخرى للدفاع عن القانون جرت خلال الحوارات في بيت رئيس الدولة – محاولة التوصل إلى تفاهمات بشأن بنود "الإصلاحات القضائية" – إذ تم البحث في فقرة تمنح التفاهمات المتعلقة بخدمة الحريديم العسكرية حصانة من التدخل القضائي. وبعد اتخاذ القرار بعدم الدفع بـ"فقرة التغلب"، وأيضاً بسبب الفشل في الحوارات التي كانت تهدف إلى التشريع بالتوافق، بات قانون أساس: "التعليم التوراتي"، هو الرد الأساسي المعقول الموجود لدى الأحزاب الحريدية.
- يجب التذكير بأنه على الرغم من أن كثيرين من أعضاء الحكومة أعلنوا تحفُّظهم عن قانون أساس "التعليم التوراتي"، فإن القانون موجود في الاتفاقيات الائتلافية التي وقّعها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حرفياً: البند 90: "بسبب الأهمية التي يوليها الشعب اليهودي للتعاليم التوراتية على مدار الأجيال، سيتم استكمال قوننة قانون أساس: 'التعاليم التوراتية' الذي يقرّ بأن التعليم التوراتي هو قيمة أساسية في إرث الشعب اليهودي، وذلك حتى تمرير الميزانية لسنة 2023. وتم الاتفاق على أنه سيتم الاستمرار في هذا الإرث في دولة إسرائيل." وفي الوقت نفسه، إلى حين تمرير الميزانية لسنة 2023، سيتم استكمال تعديل قانون "الخدمة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الأمنية"، بهدف ترتيب مكانة طلاب المدارس الدينية بالاتفاق بين جميع مركّبات الائتلاف. وجاء أيضاً أنه في قسم "الدين والدولة" من الاتفاقيات، سيتم ترتيب الموضوع كشرط قبل تأليف الحكومة، ولكن جرى الاتفاق على تأجيله، بشرط استكمال التشريع حتى موعد تمرير الميزانية. وعلى الرغم من التوضيحات التي تشير إلى أن الموضوع جوهري بالنسبة إلى الأحزاب الدينية، فإن من الواضح أن وظيفة القانون هي منح غطاء قانوني لـ"قانون التجنيد" وضمان أنه سيحصل على مصادقة المحكمة العليا مع وصوله إليها.

قانون التجنيد: الهدف من المساواة والهدف من التشغيل

- بصورة عامة، النقاش بشأن قانون التجنيد يتركز على هدفين مركزيين: المساواة والتشغيل. الهدف من الأول تقليص عدم المساواة بين مَن يخدم ومَن لا يخدم؛ أما الهدف الثاني فهو الدفع بدمج طلاب المدارس الدينية في سوق العمل، وبذلك تزداد مساهمتهم في السوق. عندما ألغت المحكمة العليا القانون سابقاً، استندت إلى الادعاء القائل أنه لا يتماشى مع المطالب بالمساواة، ومن خلاله، تجري عملية تمييز قرار التجنيد الإلزامي. فبمَ تختلف صيغة القانون الحالية عن الصيغ السابقة؟
- على الرغم من أن الصيغ السابقة للقانون، التي تم الدفع بها من طرف حكومات سابقة، لم تعطِ إجابة وافية عن هدف المساواة في الخدمة، فإن القانون المقترَح يختلف عن الصيغ السابقة على عدة صُعد مهمة.
- لا توجد أهداف محددة – على عكس الصيغ السابقة، التي كانت في مركزها نية دمج الجمهور الحريدي في الجيش، عبر وضع أهداف للوصول إليها من حيث أعداد المجندين، الصيغة الحالية لا تعرّف أي أهداف للتجنيد، ولا تحاول رفع أعداد طلاب المدارس الدينية، بالتدريج، في الجيش وفي أي خدمة أُخرى.
- عدم وجود عقوبات – لا يوجد أي تفصيل لعقوبات سيتم تفعيلها في حال لم يتم التوصل إلى الأهداف في مجال التجنيد. عملياً، يترك القانون سؤال التجنيد لخيار طلاب المدارس الدينية الشخصي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- الحكومة ستحدد الأعداد – على عكس الصيغ السابقة من القانون، والتي كانت فيها مسؤولية تحديد الأهداف التي يجب الوصول إليها بشأن أعداد المجندين بيد الكنيست، في الصيغة الحالية، الحكومة هي التي ستقرر. لذلك، من المتوقع أن تكون الأعداد المحددة أقل من تلك الموجودة اليوم، وبصورة خاصة بسبب عدم وجود أهداف مسبقة محددة ونقاط انطلاق تطمح إلى زيادة تدريجية.
- فيما يتعلق بزيادة المنح المالية لطلاب المدارس الدينية ودعم المؤسسات التعليمية التي لا تدرّس العلوم – إلى جانب الدفع بقانون التجنيد وقانون أساس "التعليم التوراتي"، التزمت الحكومة، بحسب الاتفاقيات الائتلافية، بزيادة جدية (مضاعفة تقريباً) للمنح المالية للطلاب المعتكفين من طرف الدولة، هذا إلى جانب زيادة جدية على ميزانيات التعليم الحريدية الخاصة، والخاصة جزئياً (بتكلفة 2 مليار شيكل تقريباً).
- **وماذا عن قانون قيمة الخدمة؟** الهدف من قانون قيمة الخدمة هو منح مقابل مادي خاص لمن يخدم في الجيش. وبحسب مصادر إعلامية، فإن القانون سيمنح امتيازات لجميع من يخدم، بالأساس للمقاتلين، وأيضاً لمن يخدم في جيش الاحتياط. الذين يدفعون بالقانون مصممون على الدفع بجميع هذه الترتيبات، وبذلك يجعلون الصورة تبدو أقل ضرراً بمجال المساواة، وفي مقابل عدم المساواة، يتم التعويض بقانون قيمة الخدمة الذي سيمنح مَن يخدم امتيازات، وخصوصاً المقاتلين. وإلى جانب أهمية القانون الواضحة، يجب الحذر من تبنّي هذه الرواية التي تريدها الحكومة: المعادلة التي تربط ما بين سلب الحرية المنوطة بالخدمة العسكرية، وخصوصاً أنها تتضمن خطراً على الحياة، في مقابل قيمة مالية، فيها إشكاليات قيمية بنيوية. إنها تُلحق ضرراً كبيراً برواية الخدمة العسكرية وتضر بمبدأ المساواة كثيراً.
- **وماذا عن مخطط التجنيد؟** بحسب مخطط التجنيد الجديد، إن نموذج التجنيد سيفاضل. فالجنود الذين يخدمون في مراكز ضرورية أقل، سيخدمون 24 شهراً، في الوقت الذي سيمضي الجنود الذين يخدمون في مراكز تحتاج إلى تجهيز خاص مدة 32 شهراً، ويحصلون على إضافة مالية، بدءاً من الشهر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الـ25 من خدمتهم. بما معناه: مبدأ المخطط هو تقليل الخدمة المبدئية للجميع، وبعد ذلك، تبدأ عملية تفاوضية على صعيد الخدمة، وأيضاً المقابل المادي. الحديث يدور عن مخطط طرحه الجيش ويدعمه أيضاً.

إسقاطات

- نموذج جيش الشعب – قانون التجنيد المقترح، وفي حال تم طرحه مع قانون أساس "التعليم التوراتي"، أو تم تحصينه بطريقة أو بأُخرى من النقض القانوني، سيكون بمثابة المسمار الأخير في نعش نموذج "جيش الشعب". المبادرة القانونية لا تشرّع التمييز الموجود اليوم فقط، بل تعلن الدولة، من خلال التشريع، أنها لم تعد ترى في الخدمة العسكرية قيمة عليا. مساواة حقوق طلاب المدارس الدينية بمن يخدمون "خدمة جدية" في الجيش هي بمثابة التخلي عمّن يخدمون، وأيضاً تجاهُل مستفز لمركز الخطورة على الحياة المنوطة بالخدمة العسكرية. بذلك، يتم إغلاق الباب أمام إمكانية الحفاظ على الرواية التي تفرض الخدمة العسكرية الإلزامية. المزيج ما بين القانونين– عدم المساواة المعلن، إلى جانب تقليل قيمة الخدمة العسكرية، يشجع على احتجاج الجمهور الذي يخدم. يمكن رؤية إشارات إلى ذلك اليوم، حركة الاحتجاجات "أمهات في الجبهة"، وتقديم استئناف بشأن الموضوع، وطرح مطلب المساواة بالخدمة في مركز الاحتجاجات الجماهيرية ضد "الإصلاحات القضائية". في هذه الحال، إن الخطر على استمرار الخدمة الإلزامية حقيقي. حتى لو كان الحديث يدور حول تراجُع تدريجي ومتراكم، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى ضرر لا يمكن العودة عنه، وسيكون مدعاة لبكاء أجيال مقبلة.
- المساواة في الخدمة – حتى لو لم يكن لدى أي من الأطراف اليوم رؤية للمساواة في الخدمة، وبات الاعتقاد المسيطر هو أنه لا توجد طريقة لتجنيد الحريديم، والمعادلة المسيطرة هي أن الصحيح قيمياً ليس بالضرورة قابلاً للتطبيق سياسياً، فإن قانون التجنيد الجديد يغيّر نقطة الانطلاق بشأن الخدمة العسكرية. وبغياب الأهداف والعقوبات، وعندما تكون الحكومة هي التي تحدد الأعداد، فإن المعنى هو التنازل كلياً، وبشكل تام،

عن مشاركة الجمهور الحريدي في تحمُّل أعباء الخدمة العسكرية وقوننة التمييز رسمياً.

- الهدف التشغيلي – المساواة ما بين حقوق طلاب التوراة، إلى جانب مضاعفة الميزانيات لدعم المعتكفين والمؤسسات التعليمية التي لا تدرّس العلوم، يتعارض مع الافتراض التاريخي القائل إن تقليل جيل الإعفاء من الخدمة العسكرية سيساعد على دمج الجمهور الحريدي في سوق العمل. في هذه الحال، لن يكون لدى طلاب المدارس الدينية أي دافع للتنازل عن سلة الامتيازات الممنوحة لهم، ولن يذهبوا للحصول على مقومات أساسية مطلوبة للاندماج في سوق العمل، وسيبقى هذا الهدف بمثابة كلام موجّه إلى الخارج ليس إلا.
- في الخلاصة، الرؤية الموجهة إلى مجموعة مشاريع القوانين المرتبطة بقانون أساس: التعليم التوراتي، هي أنه في مقابل انعدام المساواة الواضح في قانون التجنيد، ستعبّر الدولة عن تقديرها لمن يخدم عسكرياً، وبالأساس للمقاتلين، وتمنحهم امتيازات. يمكن الافتراض أنه بذلك تنوي الحكومة تقليل الانتقادات وتمرير المبادرات جميعها. إن الإشكاليات القيمية البنيوية بدفع مردود مالي في مقابل إلحاق الضرر بمبدأ المساواة وسلب الحريات المنوطة بالخدمة العسكرية، وخاصة الخطر على الحياة، تجعلني أشك كثيراً في قبول الجمهور هذه المعادلة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العولمة والعبرنة في المشهد اللغوي العربي الفلسطيني في إسرائيل

تأليف: محمد أمارة
تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

محمد أمارة، محاضر وباحث في علوم اللغة الاجتماعية في العديد من الجامعات والكليات.

يفحص هذا الكتاب – بصورة معمقة تجليات العولمة والعبرنة فى المجتمع العربى الفلسطينى فى إسرائيل من ناحية، وتأثيراتها وإسقاطاتها عليه من ناحية أُخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالهوية واللغة العربية والمشهد اللغوى. ويعاين مدى تغلغل ظاهرة العبرنة – مع كل ما تحمله من دلالات لغوية وأيديولوجية – وتشابكها مع الأسرلة والعولمة والتكنولوجيا، ثم تأثير ذلك كله فى هذا المجتمع. كذلك يرصد الكتاب مظاهر العبرنة والعولمة فى المشهد اللغوى العربى الفلسطينى فى إسرائيل من خلال عبرنة أسماء المواقع العربية، وأسماء المحال التجارية، والمشهد اللغوى فى المدارس، ومدى استعمال المواطنين الفلسطينيين للغة العبرية واللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنكليزية. ويتناول مسألة اللغة البينية التى يُطلق عليها أيضاً: "الهجين اللغوى"، أى الخلط ما بين لغتين.

يتمحور الكتاب حول المنحى اللغوى لدى المجتمع العربى الفلسطينى فى إسرائيل الذى مر بتحولات جيو – سياسية هائلة فى أعقاب النكبة، وأصبح أبناؤه أقلية مهمشة داخل الدولة، ومروا بمجموعة من التغيرات التى مست بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية والهوياتية، فضلاً عن لغتهم العربية ومخزونهم اللغوى.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر